

قال : باب الوليمة^(١)

ش : حكى ابن عبد البر عن ثعلب وغيره من أهل اللغة أن الوليمة اسم لطعام العرس خاصة ، لا يقع على غيره ، قال أبو محمد : وقال بعض الفقهاء من أصحابنا وغيرهم : الوليمة تقع على كل طعام لسرور حادث ، إلا أن استعمالها في طعام العرس أكثر ، قال : وقول أهل اللغة أقوى ، لأنهم أهل اللسان ، وأعرف بموضوعات اللغة انتهى ،^(٢) وقال السامري : سميت دعوة العرس وليمة لاجتماع الزوجين ، ووليمة الشيء كإله وجمعه ، والله أعلم .

قال : ويستحب لمن تزوج أن يولم ولو بشاة .

٢٦٤٠ - ش : في الصحيحين واللفظ لمسلم عن أنس بن مالك رضي الله عنه ، أن النبي ﷺ رأى على عبد الرحمن بن عوف أثر صفرة ، فقال « ما هذا ؟ » قال : يارسول الله تزوجت امرأة على وزن نواة من ذهب ، قال « فبارك الله لك ، أولم ولو بشاة »^(٣) والشيخ رحمه الله حمل هذا الأمر على الاستحباب ، موافقة لجمهور العلماء ، لأنه طعام لسرور حادث ، أشبه سائر الأطعمة ، وقوله ﷺ « ولو بشاة » التنكير هنا - والله أعلم - للتقليل ، أي ولو بشيء قليل كشاة ، فيستفاد من هذا أنه يجوز الوليمة بدون شاة .

(١) وقع في أكثر النسخ : كتاب الوليمة . وكذا في المغني والمنتن .

(٢) ذكر ذلك ابن أبي الفتح في المطلع ٣٢٧ ونقل قول الأزهري : مشتقة من الولم وهو الجمع ، لأن الزوجين يجتمعان . ونقل أيضا قول السامري وغيره .

(٣) هو في صحيح البخاري ٢٠٤٩ ، ٥١٦٧ ومسلم ٩/ ٢١٥ برقم ١٤٢٧ ورواه مالك ٢/ ٧٦ وبقية الجماعة .

٢٦٤١ - وقد جاء عن أنس بن مالك رضي الله عنه قال : ما أولم النبي ﷺ على شيء من نسائه ما أولم على زينب ، أولم بشاة . متفق عليه .^(١)

٢٦٤٢ - وجاء في البخاري أن النبي ﷺ أولم على بعض نسائه بمدين من شعير .^(٢) ويستفاد من الحديث أن الأولى الزيادة على الشاة ، لأنه جعل ذلك قليلا ، والخرقي تبع لفظ الحديث ، والحكم جار عليه ، والله أعلم .

قال : وعلى من دعي إليها أن يجيب .^(٣)
ش : يعني إلى وليمة العرس ، وهذا هو المذهب المعروف في الجملة ، وقول عامة العلماء ، حتى أن ابن عبد البر وغيره قال : لا خلاف في ذلك .

٢٦٤٣ - لما روى ابن عمر رضي الله عنهما قال : قال رسول الله ﷺ « إذا دعي أحدكم إلى الوليمة فليأتها » متفق عليه ،^(٤) في عدة أحاديث سيأتي بعضها إن شاء الله تعالى ، وقيل : إنها فرض كفاية ، لأنها

(١) هو في صحيح البخاري ٤٧٩١ ، ٥١٦٨ ومسلم ٩ / ٢٢٥ ، ٢٢٩ برقم ١٤٢٨ ورواه أيضا أبو داود ٣٧٤٣ والنسائي ٦ / ٧٩ وابن ماجه ١٩٠٨ وغيرهم .

(٢) هو في صحيح البخاري ٩ / ٢٣٨ برقم ٥١٧٢ عن الثوري ، عن منصور ، عن أمه صفية بنت شيبة ، ورواه أيضا ابن أبي شيبة ٤ / ٣١٣ عن سفیان عن منصور به مرسلا ، ورواه الإمام أحمد ٦ / ١١٣ والحميدي ٢٣٦ وأبو يعلى ٤٦٨٦ والبيهقي ٧ / ٢٦٠ عن منصور ، عن أمه عن عائشة ، ورواه ابن عدي في الكامل ٢ / ٧٤١ عن منصور ، عن أمه عن عائشة ، ولفظه : أولم على بعض نسائه بجشيشة . وفي إسناده الحسن بن عمرو العبدوي ضعيف ، ورواه أيضا ٤ / ١٤٥٨ عن أبي بكر الداهري ، عن هشام عن أبيه عن عائشة ، قالت : أولم رسول الله ﷺ على بعض نسائه بصاع من تمر . وضعفه بالدهاري ، وذكر الحفاظ في الفتح له عدة طرق .

(٣) في (ع ي خ المعني) : من دعي أن .

(٤) هو في صحيح البخاري ٥١٧٣ ومسلم ٩ / ٢٣٣ برقم ١٤٢٩ من طريق نافع عنه ، ورواه أيضا أحمد ٢ / ٣٧ ومالك ٢ / ٧٧ وأبو داود ٣٧٣٦ وغيرهم .

إكرام وموالة أشبه برد السلام ، وقيل : إنها سنة كفعالها ، والعمل على الأول ، لكن يشترط للوجوب شروط (أحدها) أن يعين (الداعي المدعو بالدعوى ، فلو لم يعينه كقوله : يأبها الناس أجبوا إلى الوليمة . ونحو ذلك لم تجب الإجابة بل تستحب ،^(١) لأن الإجابة معللة بما فيها من كسر قلب الداعي ،^(٢) وإذا عمم فلا كسر (الثاني) أن يدعوه في اليوم الأول ، لأن مطلق الأمر يحصل به .

٢٦٤٤ - وعن ابن مسعود رضي الله عنه قال : قال رسول الله ﷺ « طعام أول يوم حق ، وطعام يوم الثاني سنة ، وطعام يوم الثالث سمعة ، ومن سمع سمع الله به » رواه الترمذي وقال : لا نعرفه مرفوعا إلا من حديث زياد بن عبد الله ، وهو كثير الغرائب المناكير ، قال بعض الحفاظ : وزیاد روى له البخاري مقرونا بغيره ، ومسلم^(٣) ويستحب

(١) في (ع ي) : لأنها إلزام ، وفي (خ) : أشبه السلام . وفي (م ت س) : رد السلام . وفي (م ع ي) : شروط أن يعين . وفي (ع خ ي) : الإجابة تستحب . وفي (المغني) : لم تجب الإجابة ولم تستحب .

(٢) كذا وقع في النسخ ، ولعل الصواب : لأن ترك الإجابة معللة الخ ، أو بما فيها من جبر كسر قلب الداعي الخ ، وفي المغني ٣/٨ : ولا يحصل كسر قلب الداعي بترك إجابته . وفي المبدع ٧/١٨٠ : لم يجب لعدم كسر القلب .

(٣) هو في سنن الترمذي ٤/٢٢٠ من طريق زياد بن عبد الله البكائي ، عن عطاء بن السائب ، عن أبي عبد الرحمن ، عن ابن مسعود ، وقال : لا نعرفه مرفوعا إلا من حديث زياد ، وزیاد كثير الغرائب والمناكير . ثم روى عن وكيع قال : زياد مع شرفه يكذب في الحديث . اهد ورواه أيضا البيهقي ٧/٢٦٠ والطبراني في الكبير ١٠٣٣٢ من طريق زياد به ، وذكره الحفاظ في التلخيص ١٥٦٠ ونقل عن الدارقطني قال : تفرد به زياد . قال الحفاظ : وزیاد مختلف في الاحتجاج به ، ومع ذلك فسماعه من عطاء بعد الاختلاط ، ورواه ابن عدي في الكامل ٣/١٠٤٩ عن زياد به ، وضعفه بزیداد ورواه الطبراني في الكبير ١٩٦٧ عن عطاء عن أبي عبد الرحمن السلمى عن عبد الله به موقوفا ، وقد روى أبو داود ٣٧٤٥ عن قتادة عن الحسن ، عن عبد الله بن عثمان الثقفي ، عن رجل أعور من ثقيف يشني عليه خيرا ، أن النبي ﷺ قال « الوليمة أول يوم حق ، والثاني معروف ، والثالث رياء وسمعة » وكذا رواه أحمد ٥/٢٨ والدارمي ٢/١٠٤ والطبراني في الكبير ٥٣٦ والبيهقي ٧/٢٦٠ ونقل عن البخاري قال : لم يصح إسناده ، ولا

في اليوم الثاني ، قاله أبو محمد وابن حمدان ، ولا يستحب في الثالث قاله أبو محمد ، وقال ابن حمدان : يكره ، وقال أحمد : الأول يجب ، والثاني إن أحب ، والثالث فلا .^(١) (الشرط الثالث) أن يكون مسلما ، فلا تجب الإجابة بدعوة الذمي ، لأن الإجابة للمسلم للإكرام والموالاة ، وتأكيد المودة ، وذلك منتف في أهل الذمة ، وتجاوز إجابتهم ، قاله أبو محمد .

٢٦٤٥ - وفي الحديث أن يهوديا دعا النبي ﷺ إلى خبز شعير ، وإهالة سنخة ، فأجابته^(٢) (وعن أحمد) في جواز تهنئتهم وتعزيتهم

يعرف له صحة . ورواه أيضا الطحاوي في مشكل الآثار ٤ / ١٤٦ وهذا الرجل قال قتادة : إن لم يكن اسمه زهير بن عفان فلا أدري . ورواه عبد الرزاق ١٩٦٦٠ وعنه البغوي في شرح السنة ٢٣١٩ عن الحسن مرسلا ، وروى ابن ماجه ١٩١٥ من طريق أبي مالك النخعي ، عن منصور عن أبي حازم ، عن أبي هريرة نحوه مرفوعا ، وضعفه البوصيري في الزوائد بأبي مالك ، وروى البيهقي ٧ / ٢٦٠ وابن عدي في الكامل ٦ / ٢٣٨٤ نحوه عن أنس ، من طريق بكر بن خنيس ، عن الأعمش ، عن أبي سفيان ، عن أنس ، قال البيهقي : بكر تكلموا فيه ، ومن طريق المسيب بن واضح ، عن مروان بن معاوية ، عن عوف عن الحسن ، والمسيب متكلم فيه ، وذكره ابن حاتم في العلل ١١٩٣ من طريق مروان ، عن عوف به ، ونقل عن أبيه قال : إنما هو عن الحسن مرسلا ، وحديث ابن مسعود ذكره الحافظ في البلوغ ١٠٧٢ وقال : ورجاله رجال الصحيح . وذكره ابن عبد الهادي - وهو مراد الزركشي ببعض الحفاظ - كما في المحرر ٢ / ٥٥٧ برقم ١٠٢٨ قال : وزيد روى له البخاري الخ ، وزيد هذا هو الذي روى السيرة عن ابن هشام ، قال في التقريب : صدوق ثبت في المغازي ، ولم يثبت أن وكيعا كذبه ، وله في البخاري موضع واحد متابعة ، مات سنة ١٨٣ .

(١) كلام أحمد ذكره في المغني ٧ / ٣ وانظر الكافي ٢ / ٧٤١ والفروع ٥ / ٢٩٧ والمبدع ٧ / ١٨١ والإنصاف ٨ / ٣١٩ .

(٢) رواه الإمام أحمد ٣ / ٢٧٠ عن قتادة عن أنس به ، ورواه أيضا ٣ / ١٨٠ ، ٢٥٢ ، ٢٨٩ عن قتادة أيضا عن أنس أن خياطاً بالمدينة دعا النبي ﷺ ، فأتاه بطعام وقد جعله بإهالة سنخة وقرع . ورواه أيضا ٣ / ٢٣٨ بلفظ : لقد دعى النبي ﷺ ذات يوم على خبز شعير الخ وكذا رواه أبو يعلى ٣٠٥٩ ، ورواه البخاري ٢٥٠٨ والترمذي ٤ / ٤٠٥ برقم ١٢٣٢ والنسائي ٧ / ٢٨٨ وأحمد ٣ / ٢٠٨ ، ٢٣٢ عن قتادة عن أنس ، قال : مشيت إلى النبي ﷺ بخبز شعير الخ ، قال الحافظ في الفتح ٥ / ١٤١ فكان اليهودي دعا النبي ﷺ على لسان أنس ، فلماذا قال : مشيت إليه الخ ، قال : وإهالة بكسر الهمزة وتخفيف الهاء ، ما أذيب من الشحم والألية ، وقيل : هو كل دسم جامد ، وقيل : ما يؤتد به من الأدهان . وقوله : سنخة . بفتح المهملة وكسر النون ، أي متغيرة الريح .

وعيادتهم روايتان ، فيخرج في إجابتهم كذلك ، وقد خرجها أبو العباس في تسميتهم^(١) (الشرط الرابع) أن يكون المسلم ممن لا يجوز هجره ، فإن كان ممن يجوز هجره - كالمبتدع ونحوه - لم تجب إجابته ، لما تقدم في الذمي (الشرط الخامس) أن لا يكون في الدعوة منكر ، فإن كان فيها منكر - كالزمر والخمر - ولم يقدر على إزالته لم يحضر ،^(٢) وإن قدر على إزالته وجب عليه الحضور والإنكار ، للتمكن من الإتيان بالفرض ، مع التمكن من الإتيان بفرض آخر (وقيل : يشترط) مع ذلك أن لا يخص بها الأغنياء ، وأن لا يخاف المدعو الداعي ولا يرجوه ، وأن لا يكون في المحل من يكرهه المدعو ، أو لا يليق به مجالسته ، أو يكرهه هو المدعو .^(٣)

٢٦٤٦ - وقد جاء عن أبي هريرة أن النبي ﷺ قال « شر الطعام طعام الوليمة ، يمنعها من يأتيها ، ويدعى إليها من يأبأها ، ومن لم يجب الدعوة فقد عصى الله ورسوله » رواه مسلم^(٤) وأكثر الأصحاب لا يشترطون هذا ، والله أعلم .

(١) قال في الاختبارات ٣١٩ : ويجوز عيادة أهل الذمة ، وتهنتهم وتعزيتهم ، وقال العلماء : يعاد الذمي ويعرض عليه الإسلام ، وذكر الفقهاء نحو ذلك في أحكام أهل الذمة ، وعلقوه بالصلحة .
(٢) روى أبو داود ٣٧٧٤ واستنكره بسند منقطع عن ابن عمر قال : نهي رسول الله ﷺ عن الجلوس على مائدة يشرب عليها الخمر . وروى الترمذي ٨ / ٨٥ برقم ٢٩٦٣ وحسنه وأحمد ٣ / ٣٣٩ والدارمي ٢ / ١١٢ عن جابر مرفوعاً « من كان يؤمن بالله واليوم الآخر فلا يقعد على مائدة يشرب عليها الخمر » وروى الإمام أحمد ١ / ٢٠ والبيهقي ٧ / ٢٦٦ عن عمر نحوه ، وفي سننه رجل مجهول .
(٣) ذكر الحافظ في الفتح ٩ / ٢٤٥ عن ابن مسعود قال : إذا خص الغني وترك الفقير ، أمرنا أن لا نجيب .

(٤) هو في صحيح مسلم ٩ / ٢٣٦ برقم ١٤٣٢ من طريق مالك ، عن الزهري ، عن الأعرج عن أبي هريرة به موقوفاً ، وكذا رواه البخاري ٥١٧٧ ومالك في الموطأ ٢ / ٧٧ وأحمد ٢ / ٢٤٠ ، ٢٧٠ ، ٤٠٥ والدارمي ٢ / ١٠٥ وأبو داود ٣٧٤٢ وابن ماجه ١٩١٣ وعبد الرزاق ١٩٦٢ وسعيد بن منصور ٥٢٤ والحميدي ١١٧١ والبعثي ٢٣١٥ والطحاوي في المشكل ٤ / ١٤٣ والبيهقي ٧ / ٢٦١ من طريق الزهري به موقوفاً ، وفي بعض الطرق

قال : فإن لم يجب أن يطعم دعا وانصرف .
ش : الواجب الإجابة ، أما الأكل فغير واجب .

٢٦٤٧ - لما روى جابر رضي الله عنه قال : قال رسول الله ﷺ إذا دعي أحدكم فليجب ، فإن شاء طعم ، وإن شاء ترك « رواه أحمد ومسلم وأبو داود ،^(١) ثم لا يخلو إما أن يكون صائما أو مفطرا ، فإن كان مفطرا استحب له الأكل ، لأنه أبلغ في إكرام الداعي وجبر قلبه .

٢٦٤٨ - لما روى أبو هريرة رضي الله عنه قال : قال رسول الله ﷺ : « إذا دعي أحدكم فليجب ، فإن كان صائما فليصل ، وإن كان مفطرا فليطعم » رواه مسلم ، وفي لفظ له أيضا « إذا دعي أحدكم إلى طعام وهو صائم فليقل : إني صائم » ،^(٢) وإن كان صائما فإن

عن الأعرج وسعيد ، ورواه الطيالسي كما في المنحة ١٥٨٣ من طريق سعيد المقبري ، عن أبي هريرة قال : من دخل على طعام ولم يدع له ، دخل فاسقا ، وأكل حراما ، وشر الطعام الخ ، ورواه مسلم ٩ / ٢٣٧ والحميدي ١١٧٠ من طريق زياد بن سعد ، عن ثابت الأعرج ، عن أبي هريرة ، أن النبي ﷺ قال « شر الطعام » الخ فذكره مرفوعا ، ورواه ابن عدي في الكامل ٤ / ١٣٨٣ وابن عبد البر في التمهيد ١٠ / ١٧٥ والطحاوي في المشكل ٤ / ١٤٣ والبيهقي ٧ / ٢٦٢ عن الزهري به مرفوعا ، وضعفه ابن عدي بصالح بن أبي الأخضر الراوي عن الزهري ، ولكن تابعه سفيان بن عيينة عند البيهقي ٧ / ٢٦١ والحميدي عند الطحاوي في المشكل ٤ / ١٤٣ كذا وقع عنده ، والحميدي لم يدرك الزهري ، فلعل فيه سقطا ، وقد رواه سعيد ٥٢٥ عن الزهري مرسلا ، وذكره ابن الجوزي في العلل المتناهية ١٠٣٢ من طريق الأوزاعي ، عن الزهري ، عن سعيد بن المسيب عن أبي هريرة ، ونقل عن الدارقطني في العلل قال : رفعه جماعة ، ووقفه جماعة ، والصحيح الموقوف ، وقال الحافظ في التلخيص ١٥٥٩ : وصدوره موقوف ، وفي رواية لمسلم التصريح برفع جميعه ، وتعقبها الدارقطني في العلل للطبراني في الكبير ١٢٧٥٤ عن ابن عباس مرفوعا نحوه .

(١) هو في صحيح مسلم ٩ / ٢٣٥ برقم ١٤٣٠ وسنن أبي داود ٣٧٤٠ ومسند أحمد ٣ / ٣٩٢ من طريق أبي الزبير عنه ، ورواه أيضا الطحاوي في المشكل ٤ / ١٤٨ والبخاري في الشرح ٢٣٦٦ والبيهقي في السنن ٧ / ٢٦٤ من طريق سفيان ، عن أبي الزبير به .

(٢) هو في صحيح مسلم ٩ / ٢٣٦ برقم ٢٤٣١ من طريق هشام الدستوائي عن ابن سبين عن أبي هريرة به ورواه أيضا أبو داود ٢٤٦٠ ، ٣٧٤٢ وأحمد ٢ / ٢٧٩ ، ٤٨٩ ، ٥٠٧ والطحاوي في المشكل

كان صومه واجبا لم يفطر ، حذارا من ترك واجب لما ليس
بواجب ، وإن كان متنفلا فقيل : يستحب الأكل مطلقا ، لما
فيه من إدخال السرور على قلب الداعي ، مع جواز الخروج من
الصوم .

٢٦٤٩ - وقد روي أن النبي ﷺ كان في دعوة ومعه جماعة فاعتزل رجل
من القوم ناحية : فقال : إني صائم . فقال النبي ﷺ « دعاكم
أخوكم ، وتكلف لكم ، كل ثم صم يوما مكانه إن شئت »^(١)
وقيل : إن لم ينكسر قلب الداعي بعدم الأكل فإتمام الصوم أولى ،
لظاهر ما تقدم ، ويستحب أن يعلمهم ويدعو لهم لما تقدم ، إذ
قوله ﷺ « فليصل » أي يدعو .

٢٦٥٠ - وقد جاء عن ابن عمر أنه حضر وهو صائم ، وقال : إني
صائم^(٢) . والله أعلم .

قال : ودعوة الختان لا يعرفها المتقدمون .

ش : يعني السلف الصالح ، كالصحابية والتابعين .

٢٦٥١ - وقد روي عن عثمان بن أبي العاص رضي الله عنه أنه دعى إلى
ختان فأبى أن يجيب ، فقيل له ، فقال : إنا كنا لا نأتي الختان

٤ / ١٤٩ والبيهقي ٧ / ٢٦٣ وابن عبد البر في التمهيد ١ / ٢٧٥ وغيرهم ، وقد تقدم في أول كتاب الصلاة
برقم ٣٤١ .

(١) رواه البيهقي ٤ / ٢٧٩ من طريق إسماعيل بن أبي أويس ، عن أبي أويس ، عن ابن المنكدر ، عن أبي
سعيد ، ورواه أيضا ٧ / ٢٦٣ من طريق محمد بن أبي حميد - وهو ضعيف - عن إبراهيم بن عبيد بن
رفاعة ، عن أبي سعيد ، وذكره الحافظ في التلخيص ١٥٦٨ وعزاه للدارقطني عن إبراهيم قال : صنع
أبو سعيد طعاما الخ ، قال : وهو مرسل ، لأن إبراهيم تابعي ، وضعيف لأن ابن أبي حميد متروك . وذكره
الحافظ في الفتح ٤ / ٢٠٩ وعزاه للبيهقي من طريق إسماعيل ، قال : وإسناده حسن .

(٢) رواه البخاري ٥١٧٩ ومسلم ٩ / ٢٣٥ وأحمد ٢ / ١٠١ وأبو داود ٣٧٣٦ - ٣٧٣٩ وابن ماجه ١٩١٤
والطحاوي في المشكل ٤ / ١٤٧ والبيهقي ٧ / ٢٦٢ .

على عهد رسول الله ﷺ ، ولا ندعى إليه . رواه أحمد لكنه ضعف ،^(١) وظاهر كلام الخرقى أنها غير مستحبة ، وقد نص أحمد والقاضي ، وعمامة أصحابه على أنها مباحة لا تكره ، ولا تستحب لهذا الأثر^(٢) وخالفهم أبو محمد في كتبه الثلاثة ، فقطع باستحبابها ، لما فيها من إطعام الطعام ، وهو مندوب إليه في الجملة ، وهذان القولان في سائر الطعام ، وحكى ابن حمدان قولاً بكرهه دعوة الختان خاصة ،^(٣) ويحتمله كلام الخرقى رحمه الله ، والله أعلم .

قال : ولا على من دعي إليها أن يجيب ، وإنما وردت السنة في إجابة من دعي إلى وليمة تزويج .
ش : ظاهر هذا أن الإجابة إلى دعوة الختان مباحة ، وهو منصوص أحمد ، وقول القاضي وجماعة من أصحابه كعملها ، ولحديث عثمان ، وقال أبو محمد بالاستحباب ،^(٤) وهو الظاهر ،

(١) هو في مسند أحمد ١ / ٢١٧ من طريق محمد بن سلمة الباهلي الحراني ، عن محمد بن إسحاق ، عن عبيد الله بن طلحة بن كرز ، عن الحسن ، قال : دعي عثمان الخ ، ورواه أيضا الطحاوي في مشكل الآثار ٤ / ١٤٩ والطبراني في الكبير ٨٣٨١ ، ١٣٨٢ وذكره الهيثمي في مجمع الزوائد ٤ / ٦٠ ، قال : وفيه ابن إسحاق وهو ثقة لكنه مدلس ؛ وفي رواية للطبراني : دعي عثمان إلى طعام ، فقيل : هل تدري ما هذا ، هذا ختان جارية . فقال : هذا شيء ما كنا نراه على عهد رسول الله ﷺ ؛ فأبى أن يأكل ، قال الهيثمي : وفيه أبو حمزة العطار ، وثقه أبو حاتم ، وضعفه غيره ، وذكر الحافظ في المطالب العالية برقم ١٦٠٠ الروائين ، وعزاهما لأبي يعلى ، وقد روى ابن أبي شيبة ٤ / ٣١٤ عن نافع قال : كان ابن عمر يطعم على ختان الصبيان . وروى أيضا عن سالم بن عبد الله قال : ختنتي أبي أنا ونعيم بن عبد الله ، فذبح علينا كبشا .

(٢) في (ع) : فلا تستحب . وفي (ع د ي) : لهذا الاستحباب .
(٣) ذكر ذلك أبو محمد في المنقح ٣ / ٩٨ قال : وسائر الدعوات الإجابة إليها مستحبة غير واجبة . وقال في الكافي ٢ / ٧٤٤ ؛ فعلها مستحب ، ولا تجب الإجابة . وانظر الهداية ١ / ٢٦٨ والمحرر ٢ / ٤٠ وبمجموع الفتاوى ٣٢ / ٢١٤ والمبدع ٧ / ١٨٢ والفروع ٥ / ٢٩٨ والإنصاف ٨ / ٣٢٠ .
(٤) ذكر ذلك في المغني ٧ / ١١ وغيره .

بل لو قيل بالوجوب لكان متجها .

٢٦٥٢ - لعموم « إذا دعي أحدكم للوليمة فليأتها » « إذا دعي أحدكم فليجب ، إذا دعي إلى طعام »^(١) .

٢٦٥٣ - وفي مسلم في حديث ابن عمر « إذا دعا أحدكم أخاه فليجب ، عرسا كان أو نحوه »^(٢) وهذا القولان أيضا في سائر الولايم ، والله أعلم .

قال : والنتار مكروه ، لأنه شبيه بالنهبة ، وقد يأخذه من غيره أحب إلى صاحب النتار منه .^(٣)

ش : هذا إحدى الروايتين ، واختيار القاضي ، والشريف ، وأبي الخطاب في خلافيهما ، والشيرازي ، لما علل به الخرق رحمة الله ، بأنه يأخذه من غيره أحب إلى صاحب الطعام منه ، ولا يكون طيب القلب بأخذه ، وذلك يورث شبهة ، وبأنه شبيه بالنهبة والشبيه بالشيء يعطى حكمه .^(٤)

(١) هذه روايات لحديث ابن عمر المتقدم أول الباب ، وقد ذكر هذه الروايات كثير من أهل الحديث ، وانظر مسند أحمد ٢ / ١٠ / ومشكل الآثار للطحاوي ٤ / ١٤٧ / والحلية لأبي نعيم ٧ / ١٦٧ ، وتاريخ بغداد للخطيب ٥ / ٣٠٣ ، ٧ / ١١١ / والكامل لابن عدي ١ / ٣٨٠ .

(٢) هو في صحيح مسلم ٩ / ٢٣٥ / ورواه أيضا أحمد ٢ / ٢٢ / وأبو داود ٣٧٣٨ / وعبد الرزاق ١٩٦٦٦ / وعنه البيهقي في شرح السنة ٢٣١٨ / والطحاوي في مشكل الآثار ٤ / ١٤٦ / والبيهقي ٧ / ٢٦٢ / وابن عدي ٥ / ١٨٧٠ ، ٣ / ٩٦٨ .

(٣) قال في المطلع ٣٢٩ : النتار بكسر النون اسم مصدر : من نثرت الشيء أنثره نثرا . فهو اسم مصدر ، مطلق على المنثور . اهـ وفي حاشية الروض المربع ٦ / ٤١٦ / النتار شيء يطرح في أيام التزويج من دراهم أو غيرها الخ ، وقال في فتح الباري ٥ / ١٢٠ : والنهبي بضم النون فعل من النهب ، وهو أخذ المرء ما ليس له جهارا اهـ .

(٤) ذكر الروايتين القاضي في كتاب الروايتين ٢ / ١٣٥ / وأبو الخطاب في الهداية ١ / ٢٦٨ / وأبو البركات في المحرر ٢ / ٤٠ / وأبو محمد في المقنع ٣ / ١٠٠ / والكافي ٢ / ٧٤٤ / والمغني ٧ / ١٢ / وابن مفلح في الفروع ٥ / ٣١٠ / والبرهان في المبدع ٧ / ١٨٦ / وذكر المرادوي في الإنصاف ٨ / ٣٤٠ / أربع روايات .

٢٦٥٤ - ودليل الأصل ما روى عبد الله بن يزيد الأنصاري رضي الله
عنهما ، أن النبي ﷺ نهى عن المثلة والنهبي . رواه أحمد
والبخاري (١).

٢٦٥٥ - وعن أنس رضي الله عنه أن النبي ﷺ قال « من انتهب فليس
منا » رواه أحمد والترمذي وصححه (٢) (والثانية) لا يكره ،
اختارها أبو بكر .

٢٦٥٦ - لأنه قد جاء أن النبي ﷺ حضر ملاك رجل من الأنصار
الحديث ، وفيه : وأقبلت السلال فيها الفاكهة والسكر ، فثر
عليهم ، فأمسك القوم ولم ينتهبوا ، فقال رسول الله ﷺ « ألا
تنتهبون ؟ » قالوا : يارسول الله نهيتنا عن النهبة يوم كذا وكذا ،
قال « إنما نهيتكم عن نهبة العساكر ، ولم أنهكم عن نهبة الولايم »
رواه العقيلي ، وضعفه عبد الحق الإشبيلي (٣).

(١) عبد الله بن يزيد هو الأنصاري الأوسي الخطمي ، له ولأبيه صحة ، شهد بيعة الرضوان ، مات في
زمن ابن الزبير كما في الإصابة ، وهذا الحديث في صحيح البخاري ٢٤٧٤ ومسند أحمد ٤ / ٣٧٧ من طريق
شعبة ، عن عدي بن ثابت عنه به ، ورواه أيضا البيهقي ٧ / ٢٨٧ عن شعبة به وفي الباب أحاديث في
النهي عن النهبة كما عند الطبراني في الكبير ٣٨٧٢ عن أبي أيوب وأيضا ٧٠٥٠ عن سمرة وروى أيضا
٢٢ / ٢٠٩ ، ٢١٦ عن أبي ثعلبة الحشني النهي عنها .

(٢) هو في مسند أحمد ٣ / ١٩٧ وسنن الترمذي ٥ / ٢٢٦ برقم ١٦٦٢ من طريق ثابت البناني ، عن
أنس به ، ولفظ أحمد « لا إسعاد في الإسلام ، ولا شغار ، ولا عقر في الإسلام ، ومن انتهب الخ ورواه
أيضا أحمد ٣ / ١٤٠ والطحاوي في الشرح ٣ / ٤٩ من طريق أبي جعفر الرازي ، عن الربيع بن أنس ،
وحميد عن أنس ، قال : نهى رسول الله ﷺ عن النهبة ومن انتهب الخ ، وقد روى أحمد ٥ / ٦٢ ، ٦٣
عن عبد الرحمن بن سمرة مرفوعا ، من انتهب فليس منا » وروى أحمد أيضا ٣ / ٣٨٠ وأبو داود ٤٣٩١
وابن ماجه ٣٩٣٥ عن جابر رضي الله عنه عن النبي ﷺ قال « من انتهب نهبة مشهورة فليس منا »
وروى أحمد ٤ / ٤٣٨ ، ٤٣٩ ، ٤٤٣ ، ٤٤٥ والترمذي ٤ / ٢٦٩ رقم ١١٣١ والنسائي ٦ / ١١١ ، ٢٢٧
وابن ماجه ٣٩٣٧ عن عمران بن حصين مثله .

(٣) هو في كتاب الضعفاء للعقيلي ١ / ١٤٢ في ترجمة بشر بن إبراهيم الأنصاري ، رواه عنه عن
الأوزاعي ، عن عروة عن عائشة قالت : حدثني معاذ أنه شهد ملاك رجل من الأنصار مع رسول الله
ﷺ ، فخطب رسول الله ﷺ وأنكح الأنصاري ، وقال « على الألفة والخير ، والطيير الميمون ، دفعوا

٢٦٥٧ - واعتمد أحمد رحمه الله على قول النبي ﷺ في البدنات لما نخرهن « من شاء اقتطع »^(١) وحكم الالتقاط حكم النثار ، والله أعلم .

قال : فإن قسم على الحاضرين فلا بأس بأخذه ، لما روي عن أبي عبد الله أن بعض أولاده حذق ، فقسم على الصبيان الجوز .^(٢)

على رأس صاحبكم « فدفد على رأسه ، وأقبلت السلال الخ ، وذكر العقيلي أن بشراً تفرد عن الأوزاعي بأحاديث لا يتابع عليها ، ورواه الطحاوي في الشرح ٥٠/٣ من طريق ثور بن يزيد ، عن خالد بن معدان ، عن معاذ بن جبل قال : شهد رسول الله ﷺ ملاك شاب من الأنصار ، فذكر الحديث وفيه فلم يلبث أن جاءت الجوزي معهن الأطباق ، عليها اللوز والسكر ، فأمسك القوم أيديهم الخ ، وذكر أنه منقطع ، يعني بين خالد ومعاذ ، ورواه البيهقي ٢٨٨/٧ عن ثور بن يزيد عن خالد به ، وقال : في إسناده مجاهيل وانقطاع ، قال : وقد روي بإسناد آخر مجهول عن عروة ، عن عائشة عن معاذ ، ولا يثبت في هذا الباب شيء . اهـ وذكره الحافظ في التلخيص ١٥٧٨ وساقه الرافعي عن جابر ، قال الحافظ : هذا لا نعرفه من حديث جابر ، وتبع في إيراده عنه الغزالي والإمام ، والقاضي الحسين ، نعم رواه البيهقي عن معاذ ، وفي إسناده ضعف وانقطاع ، ورواه الطبراني في الأوسط من حديث عائشة ، عن معاذ ، وفيه بشر بن إبراهيم ، وأورده ابن الجوزي في الموضوعات وعبدالحق هو ابن عبد الرحمن الأزدي ، المعروف بابن الخراط من علماء الأندلس ، فقيه حافظ عالم بالحديث وعلمه ، مات سنة ٥٨١ هـ كما في فوات الوفيات ٢٠٦/٢ .

(١) رواه أحمد ٣٥٠/٤ وأبو داود ١٧٦٥ والطحاوي في الشرح ٥٠/٣ والبيهقي ٢٣٧/٥ ، ٢٤١ ، ٢٨٨/٧ من طريق ثور بن يزيد ، عن راشد بن سعد ، عن عبد الله بن عامر بن يحيى ، عن عبد الله ابن قرط ، وفيه : وقرب لرسول الله ﷺ بدنات خمس أو ست ، فطفقن يزدلفن إليه بأيتن يبدأ ، فلما وجبت جنوبها قال « من شاء اقتطع » وسكت عنه أبو داود والمنذري في التهذيب ، وهذه هي المسألة الثالثة والستون من مسائل أبي بكر ، قال أبو الحسين في الطبقات ١٠٣/٢ : قال الحرقي : والنثار مكروه ، لأنه شبيه النهبة ، وقد يأخذه من غيره أحب إلى صاحب الدار منه ؛ وبه قال مالك والشافعي ، لما روى أنس أن النبي ﷺ نهى عن النهبة ، وقال « من انتهب فليس منا » وفيه رواية ثانية : لا يكره ، اختارها أبو بكر ، وبها قال أبو حنيفة ، لأن النبي ﷺ نحر بدنة ونخل بينها وبين المساكين ، وقال « من شاء اقتطع » والنثار في هذا المعنى .

(٢) الحذق والحذاق طعام عند حذاق الصبي يوم ختمه القرآن ، قاله في القاموس ، وقال في الإنصاف ٣١٦/٨ : الحذاق هو الطعام عند حذاق الصبي ، أي معرفته وتمييزه وإتقانه ؛ وقد روى أنبيهي ٢٨٧/٧ عن خالد بن سعد أن غلاماً من الكتاب حذق ، فأمر أبو مسعود فاشتري لصبيانه بدرهم جوزا ، وكره النهاء ، وعنه أن أبا مسعود كره نهاب الغلمان .

ش : لانتفاء المفسدة السابقة ، مع أن فيه إطعام الطعام ، وجبر
قلب الصبي وتنشيطه ، وتنشيط أمثاله ، وذلك مصلحة محضة ،
ولذلك حسنه أبو محمد .^(١)

(تنبيه) الأطفمة التي يدعى إليها عشرة (أحدها) الوليمة
طعام العرس (والثاني) الحذاق وهو الطعام عند حذاق الصبي
(والثالث) العذيرة والإعذار للختان ، وهذه الثلاثة ذكرها
الخرقي (والرابع) الخرسة والخرس ، لطعام الولادة (والخامس)
الوكيرة ، لدعوة البناء (والسادس) النقيعة لقدم الغائب
(والسابع) العقيقة الذبح لأجل الولد (الثامن) المأدبة كل
دعوة لسبب كانت أو غيره (التاسع) الوضيمة طعام المأتم
(العاشر) التحفة طعام القادم ،^(٢) والله سبحانه أعلم .

(١) قال في المغني ٧/ ١٣ بعد ذكر الأثر السابق : وأما إذا قسم على الحاضرين ما ينثر مثل اللوز
والسكر وغيره ، فلا خلاف أن ذلك حسن غير مكروه . اهـ .
(٢) ذكر الثانية الأول أبو محمد في المغني ٨/ ١ وذكر العشرة ابن أبي الفتح في المطلع ٣٢٨ والبرهان في
المبدع ٧/ ١٧٩ والمرداوي في الإنصاف ٨/ ٣١٥ قال : وزاد بعضهم حادي عشر وهو الشندخية ، وهو
طعام الإملاك على الزوجة ، وثاني عشر المشدخ ، وهو الطعام المأكول في ختمة القاري وقد نظمها
بعضهم ولم يستوعبها فقال :

وليمة عرس ثم خرس ولادة وعق لسبع والختان لإعذار
ومأدبة أطلق نقيعة غائب وضيمة موت والوكيرة للدار
وزيدت لإملاك المزوج شدخ ومشدخ المأكول في ختمة القاري

فأخل بالحذاق والتحفة اهـ ، وذكرها صاحب مطالب أولي النهى ٥/ ٢٣٠ كما في الإنصاف ، وزاد
(العتيرة) وهي ذبيحة رجب (والقرى) وهو ما يقدم للضيف (والجفلاء) وهي الدعوة العامة
(والنقراء) وهي الخاصة ، وذكر النووي في شرح مسلم ٩/ ٢١٧ ثمانية منها ، الوضيمة ولم يذكر
الحذاق ، وذكرها الحافظ في الفتح ٩/ ٢٤٧ وتوسع في أسبابها وأسمائها ومراجعتها ، وقد ذكر الخرنبي في
غريب الحديث ١/ ٣٢٤ منها الوليمة والإعذار ، والوكيرة والخرس ، والنقيعة والمأدبة ، وزاد السلفية
واللهنة ، وهي الطعام يتعلل به قبل الغداء .